وليس هو تعالـى بصفة كمـا تدّعيه النصارى[1].

ولا يفتقر -أيضا- تعالـى لـمخصّص، أي فاعل يـخصّصه بالوجود، لا فـي ذاته ولا فـي صفة من صفاته؛ لوجوب الوجود والقدم والبقاء لذاته تعالـى ولـجميع صفاته، وإنّمـا يـحتاج إلـى الـمخصّص من يقبل العدم، ومولانا -جـلّ وعزّ- لا يقبله.

فبعدم افتقاره تعالـى إلـى الـمحلّ لزم كونه ذاتًا لا صفة، وبعدم افتقاره إلـى الـمخصّص لزم أنّ ذاته تعالـى ليسـت كسائر الذوات الـمفتقرة إلـى الفاعل، وإن كانت لا تفتقر إلـى مـحلّ -أيضا-[2].

فالقيام بالنفس عبارة عن الغنى الـمطلق كما عبّر عنه النـاظم، وذلـك لا يمكـن إلّا لــمولانا -جـلّ وعـزّ-، قـال تعالـى: {يَاأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ[3] الْـحَمِيدُ} [فاطر: 15]

---

(1) قوله: (كمـا تدّعيه النصارى) الـمنقول فـي كتب أئمّة الكلام أنّ جلّ النصارى يقول: إنّ الله تعالــى جـوهر مركّـب مـن ثلاثة أقانيم، أعني العلم والـحياة والوجود، وبعضهم يقـول: إنّـه صـفة تقـوم بـالغير، وأنّ عيسـى قـام بـه الإلـه قيـام الصـفة بالـموصوف، فقوله: (تدّعيه النصارى) أي بعضهم.

(2) قوله: (وإن كانت لا تفتقر إلـى مـحلّ أيضا) الــموجودات باعتبـار الاسـتغناء عـن الــمحلّ والــمخصّص والاحتيـاج إليهمـا أو إلـى أحدهما أربعة أقسام: ما يستغني عنهمـا، وهو الذات العليّة، وما يستغني عن الـمخصّص دون الــمحلّ، وهـو الصفات السَّنِيَة، وما يستغني عن الـمحلّ دون الـمخصّص، وهي الذوات الـحادثة، وما لا يستغني عـن واحـد منهمــا، وهـو الأعراض الـحادثة، كالبياض والسواد.

(3) قوله: (وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ) أي عن كلّ شيء، إذ حَذْفُ الـمعمولِ يُؤْذِن بـالعموم، وظـاهره حتّـى عـن صـفاته، وبـذلك جـزم الرازيّ فـي مواضع كثيرة من تفسيره حيث قال: (لا يـحتاج الـمولـى فـي أفعاله وكمـاله إلـى صفاته، وإنّمـا اقتضاها كمــال الذات)، قال الشيخ يس: ودعوى الاستغناء عن الصفات مشكلة، كيف والاستغناء عنها تـجويز لأضـدادها؟ تعالــى الله عـن ذلك علوًّا كبيرًا. فإن قيل: يلزم من إثباتها افتقار الذات، وهو مـحال، أجيب: بأنّ الـمحال هو افتقارها إلـى خارج عنها، ولكن لا ينبغي أن يقال: إنّه سبحانه مفتقر إلـى صفاته؛ لـمـا فـي لفظ (الافتقار) من سوء الأدب.

و(عَمْ) في آخر البيت الأوّل مخفّف الميم؛ للوزن، حال مؤكِّدة من (الغنى)[1]، وأصله (عامًّا)، فحذفت ألفه الأولى كما حذف من (برّ)، وأصله (بارّ)، وحذفت الثانية ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

الخامسة ـ مخالفته تعالى للحوادث[2]: أي لا يماثله تعالى شيء منها[3]، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله[4]، قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: 11] [5].

---

(1) قوله: (حال مؤكّدة من الغنى) أي مؤكّدة لصاحبها الذي هو (الغنى)، فـ(مِن) بيانيّة، وفيه مجيء الحال من المبتدأ، ويحتمل أن تكون مؤكّدة لعاملها، إذا جعل صاحبها المستتر في المطلق، والأولى أن يكون فعلًا ماضيًا بتقدير (قد)، وفاعله ضمير الغنى، ومفعوله محذوف للعموم، أي (قد عمّ جميع الأشياء).

(2) (وَخُلْفُهُ لِخَلْقِهِ) عطفه على ما قبله من عطف لازم على ملزوم، إذ يلزم من وجوب الوجود والقدم والبقاء مخالفته للحوادث، وإنّما أضاف المخالفة لله دون الحوادث إشارة إلى ارتفاع المولى واستعلائه على غيره، وأنّه هو المخالف لغيره، فلو أضافها للحوادث لربّما تُوُهِّم استعلاءُ غيره عليه، وأنّه هو المخالف له تعالى؛ لأنّ المخالفة بحسب العادة نسبةٌ للأعلى دون الأدنى، فيقال: خالف السلطانُ الوزيرَ، دون العكس.

(3) قوله: (أي لا يماثله) الخ، هذا كالصريح في أنّ قول الناظم: (بلا مثال) حال مؤكّدة من قوله: (لخلقه)، أي حال كون خلقه غيرَ مماثلين له، وهو تفسير باللازم؛ لأنّ نفي مماثلة الحوادث له يستلزم نفي مماثلته لها الذي هو معنى مخالفته لها، وذلك أنّه لا يصحّ نفي المماثلة عن أحد الأمرين مع ثبوتها للآخر، فإذ صدق أن لا شيء مثل الله صدق أنّ الله لا مثل له في شيء.

(فإن قلت) المناسب لإسناد المخالفة لله دون الحوادث إسناد المماثلة المنفية لله دون الحوادث بأن يقول لا يماثل المولى شيئا منها، ويكون قول الناظم: (بلا مثال) حالا من هاء (خلقه) فيكون التفسير حقيقيًّا لا باللازم.

(أجيب) بأنّ الذي ينفي عنه المماثلة بحسب العادة الأدنى دون الأعلى، يقال: الوزير لا يم،اثل السلطان، دون العكس، وانظر تفصيل الإجمال في المخالفة في طيب.

(4) قوله: (ولا في أفعاله) جمع فعل، والمراد به المعنى المصدريّ، وهو تعلّق القدرة، أي ليس تعلّق قدرة الحادث بالمقدور، أعني الحركات والسكنات، كتعلّق قدرة الله بها؛ لأنّ تعلّق قدرة الله بالمقدور تعلّق تأثير، وتعلّق قدرة العبد به تعلّق مقارنة، ويصحّ أن يراد به المعنى الحاصل بالمصدر كالحركات والسكنات التي هي مفعوله، أي مفعول الحادث ليس كمفعول الله؛ لأنّ المفعول لله مفعول له بطريق الإيجاد، والمفعول للعبد مفعول له بطريق الكسب والاقتران.

(5) قوله: (قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}) دليل لقوله لا يماثله، والكاف اسم بمعنى مثل، أي ليس شيء مثل مثله....... =

= فإن قيل: إنّ هذا نفي لـمثل الـمثل لا الـمثل، فيوهم أنّ لله مثلًا، مع أنّ الـمدّعي نفى الـمثل. فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن هذا من باب الكناية، فكنّى بنفي مثل الـمثل عن نفي الـمثل، إذ يلزم من نفي مثل الـمثل نفي الـمثل، إذ لـو انتفـى مثل الـمثل وبقي الـمثل ثابتًا لكان اللهُ مثلَ ذلك والفرض نفي مثل الــمثل فيـؤدّي لنفـي الـمولـى مـع أنّـه مسـلّم الوجـود، ونظيره: ليس لأخي زيد أخ، أي لا أخا لزيد، وحينئذ فالـمراد من الآية أنّه ليس شيء مـمـاثلًا له فـي الذات ولا فـي الصـفات ولا فـي الأفعال.

ثانيهمـا: أنّ الـمثل بمعنى الذات والصفة، فيكون استعمـال الـمثل فيهمـا مـن استعمــال الــمشترك فــي معنييـه إن قلنـا إنّ الـمثل حقيقة فـي كلّ من الذات والصفة، ومن استعمـال اللّفظ فـي حقيقته ومـجازه إن قلنا حقيقة فـي أحدهما مــجاز فــي الآخر، والـمراد بالصفة ما يشمل صفة الذات وغيرها، كصفة الفعل.

وقدّم هذا التنزيه لئلّا يتوهّم من السمع والبصر الـمشابهة للمألوف.

(فإن قلت) كيف الـجمع بين هذه الآية النافية للمـاثلة بينه وبـين كـلّ شيء وبـين بعـض الآيـات والأحاديـث الــمثبتة لــمـا يـحصل به الشبه من الأعضاء والـجهة؟

(أجيب) بأنّ الأئمّة أجمعوا علـى وجوب تنزيهه تعالـى عن ظاهر ذلك الـمستحيل فـي حقّه الـمفضي إلـى التشبيه، ثمّ اختلفوا: فقال جمهور السلف: نفوّض معنى ذلك إلـى الله، ولا نتعرّض لـخصوص الـمراد به، وهو أسلم.

وذهب الـخلف، كالقاضي وإمام الـحرمين وجماعة، إلـى جواز تأويل ذلك، وردّوه إلـى ما تقتضيه أدلّة العقل بحمله علـى مـا تقتضيه قواعد البلاغة من الـمحامل الـمجازيّة والكناية، وهو أعلم، أي أحوج لـمزيد علم، ويقـال: أحكـم -بالكـاف-، أي أشدّ إحكامًا وإتقانًا فـي دفع الشبه.

وذهب الأشعريّ إلـى أنّ الوارد من ذلك مـحمول علـى ثبوت صفات لله تعالـى بألوهيته لا نعـرف كنههـا، وهـو قريـب مـن الأوّل، إلّا أنّ السلف لا يثبتون به صفة زائدة علـى ما عرف، بل يقولون: (آمنّا بالله وما جاء عن الله علـى مراد الله)، وإلـى هـذا أشار الوالد -قدس الله سرّه- فـي أرجوزته فقال:

وَمَـــا أَتَـــى فِـــي كُتْـــبٍ أَوِ فِـــي سُـــنَنْ ... مِـــنْ ظَـــاهِرٍ مُـخَـــالِفٌ ذَاكَ السَّـــنَنْ

أَوَّلَـــهُ إِجْـمَـــالًا أَعْـــلَامُ السَّـــلَفْ ... فَلَـــمْ يَـــبِنْ فِـــي بَـــدْرِ رَأْيِهِـــمْ كُلَـــفْ

وَذَاكَ أَسْـــلَمُ وَتَفْصِـــيلًا خَلَـــفْ ... وَكَـــمْ بَـــدَا فِيمَـــا رَأَوْهُ مِـــنْ كُلَـــفْ

وَذَاكَ أَعْلَـــمُ وَمَـــا يَعْلَـــمُ تَـــا ... وِيلَـــهُ إِلَّا أومـــن ثَبَتَـــا

=

....

= وقيّد بعضهم محلّ الخلاف كما في ك عند قوله: (وقول لا إله إلّا الله) بما لم يتعيّن له محمل واحد، وإلّا تعيّن صرفه إليه، نحو: {وَجَاءَ رَبُّكَ} [الفجر: 22] أي أمره وقضاؤه، {وَهُوَ مَعَكُم} [الحديد: 4] أي بعلمه وإحاطة قدرته وتعلّق مشيئته.

إذا تقرّر هذا فما ورد في الشرع من نسبة الأعضاء إليه -عزّ وجلّ- يُنزَّه عن ظاهره ثمّ يُفوَّض أو يُؤوَّل:

فالوجه في قوله: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} [القصص: 88]، {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ} [الرحمن: 27] مجاز مرسل عن الذات، وهو في الأصل من تسمية الكلّ باسم جزئه الأشرف، ثمّ تُوُسِّع فيه فاستعمل في الذات مطلقًا وإن لم يكن ثَمَّ وجه.

والعين في قوله: {وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي} [طه: 39]، {تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا} [القمر: 14]، {فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا} [الطور: 48] مجاز مرسل عن تعلّق البصر القديم تعلّقًا تنجيزيًّا عند وجود المتعلّق، من تسمية الشيء باسم آلته في الأصل، ثمّ تُوُسِّع فيه فاستعمل حيث لا آلة.

واليد -مفردةً ومثنّاةً ومجموعةً- إمّا بمعنى القدرة، نحو: {بِيَدِكَ الْخَيْرُ} [آل عمران: 26]، «والذي نفسي بيده»، {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} [ص: 75]، {إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ} [الصافات: 11]، {مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا} [يس: 71]، {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ} [الذاريات: 47]، أو بمعنى النعمة، كال،حديث الصحيح: «يد الله سحّاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق مذ خلق السماوات والأرض؟ فإنّ ذلك لم ينقص ما في يمينه»، أو مستعملة مجازًا عن الجود، نحو: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة: 64]، أي هو جواد، ردًّا لاستعمالهم لها مع الغلّ عبارة عن البخل في قولهم: {يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ} [المائدة: 64] أي هو بخيل، تعالى الله عن قول الظالمين.

واليمين استعملت مع الطيّ تمثيلا لكمال الاقتدار وسهولة التصريف وإنفاذ المراد في قوله: {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} [الزمر: 67]، واستعملت مجازًا عن محلّ الرضا والإكرام في حديث مسلم: «المقسطون على منابر من نور يوم القيامة عن يمين الرحمن».

والأصابع استعملت مع القلب ونحوه تمثيلا لكمال الاقتدار وسهولة التصريف والتغيّر في حديث مسلم: «إنّ قلوب بني آدم كلّها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفها كيف شاء».

والقدم استعمل مع الوضع تمثيلا للإذلال والإصغار وعدم الإسعاف والإجابة إلى المطلوب في حديث الصحيح: «إنّ جهنّم لا تزال تقول: هل من مزيد؟ هل من مزيد؟ حتى يضع ربّ العزّة فيها قدمه، فتنضمّ وينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قطني، قطني، وعزتك».. =

....

= والاستواء فـي نحو قوله تعالـى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طـه: 5]، {ثُـمَّ اسْـتَوَى عَـلَى الْعَـرْشِ} [الأعـراف: 54]، [يونس: 3]، [الرعد: 2]، [الفرقان: 59]، [السجدة: 4]، [الحديد: 4]، مـحمول علـى معنـى الـمُلك -بضـمّ الـميم-، أي التصرّف العامّ والتدبير التامّ فـي الـمخلوقات ونفوذ أمره فيها، وأصل الاسـتواء علـى العـرش جلـوس ملـوك الـدنيا علـى الأسِرّة لتنفيذ الأوامر، ثمّ جعلوه كناية عن الـملك فقالوا: (استوى فلان علـى السرير) بمعنى مَلَك وإن لم يكن هنالـك سريـر ولا جلوس حقيقة، لكنّه مـمكن فـي الـمخلوق، ثمّ استعمل فـي الـخالق الـذي يسـتحيل فــي حقّـه الاسـتقرار علــى شيء مـجازًا مفرّغا عن الكناية. قال الشريف فـي حواشي الكشاف: ويـحتمل أن يكون تمثيلًا وتصويرًا لعظمته، وتوقيفًا علــى كنـه جلاله علـى طريق الاستعارة التمثيليّة، فلا يتمحّل للمفردات حقيقة أو مـجاز، ويـحتمل أنّه مـجاز مرسل عن لازم الاستقرار علـى الشيء من القهر له والغلبة، كقوله:

فَلَمّـــــا عَلَوْنَـــــا وَاسْـــــتَوَيْنَا عَلَـــــيهِمُ ... تَرَكْنَـــــاهُمْ مَرْعَـــــى لِنَسْـــــرٍ وَطَـــــائِرِ

وقوله:

قَـــــدِ اسْـــــتَوَى بشْـــــرٌ عَلَـــــى الْعِـــــرَاقِ ... مِـــــنْ غَيْـــــرِ سَيْـــــفٍ وَدَمٍ مُهْـــــرَاقِ

وإذا استولـى علـى العرش أعظم مـخلوق فغيره أولـى، ويـحتمل أنّه مـجاز مرسل -أيضا- عن ظهوره وتـجلّيه تعالـى فــي العرش من حيث الدلالةُ والتعريفُ، لا الـحلول والتكييف، والعلاقة بين الاستواء والظهور اللزوم العـاديّ؛ لأنّ الـملوك إذا أرادوا التجلّـي لرعاياهم وحشمهم برزوا لـهم علـى سرير ملكهم، فأطلق اسم الـملزوم -أعني الاستواء- علـى لازمه -أعني الظهور-، ثمّ هو ظهور معنويّ لا حسّيّ، واللازم للاستواء هو الـحسّيّ، فقـد اسـتعير الـحسّيّ للمعنـويّ، فيكـون الاسـتواء مـجازًا مرسلا من ظهور حسّيّ مستعار لظهور معنويّ، فيجتمع فـي الاستواء كونه مـجازًا واستعارة مبنيّة عليـه، وبـذلك يـتمّ الـمقصود، ولا يكون الاستواء مـجازا عن الظهور الـمعنويّ ابتداء؛ لأنّه لا لزوم بينهمـا إلّا بذلك الاعتبار، فهذا غريـب فــي علم البيان، أعني اجتمـاع الاستعارة والـمجاز الـمرسل فـي لفظ، وقد نبّه عليه شيخ شيوخنا أبو الـجمـال سيدي الطيّب فـي نظمه فـي الاستعارات بقوله:

وَقَـــــدْ يَكُونَـــــانِ بِلَفْـــــظٍ اتَّـــــحَدْ ... نَحْـــوُ عَلَـــى الْعَـــرْشِ اسْـــتَوَى اللهُ الْأَحَـــدْ

وانظر حاشية الوالد -رحمه الله- علـى التلخيص ترشد.